

المسائل المرضية المتعلقة بمن الشرطية لابن هشام الأنصارى دراسة وتحقيق

د . راشد أحمد جرارى

كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

● المؤلف :

هو أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله
ابن هشام الأنصارى (١) .

ولد بالقاهرة عام ٧٠٨ هـ ، ونشأ بها . وتلمذ على يد كوكبة من العلماء
الأفاضل منهم : الشهاب عبد اللطيف ابن المرحل ، وأبو بكر بن السراج ،
والتاج التبريزى ، والتاج الفاكهانى ، وابن جماعة ، وأبو حيان الأندلسى .

وقد درس ابن هشام فقه الشافعى ، ثم تركه وتحول إلى المذهب الحنبلى .

ولم تقتصر إفادة ابن هشام على مشايخه ، وإنما قرأ ما وصل إليه من
مؤلفات سابقيه وتعقبها بالدراسة والتحليل والاستدلال حتى ليخيل لقارئ
مؤلفاته أنه لم يدع كتاباً قديماً أو حديثاً إلا وقد اطلع عليه وألم به .

وقد كانت له قدرة على البحث والتمحيص والتدقيق والمحاورة والتصرف
فى الكلام حسب مقتضيات الموقف .

وقد توافد عليه طلاب العلم من كل صوب لينهلوا من بحر علمه
الفيض ، ويتزودوا من معينه الذى لا ينضب .

(١) راجع ترجمته فى : شذرات الذهب ٦/ ١٩١ ، الدرر الكامنة : ٣٠٨/٧ ، بغية
الوعاة : ٣٩٢ ، دائرة المعارف الإسلامية ١/ ٢٩٥ .

وقد كان واسع الذكاء ، قوى الملاحظة ، ثاقب النظر ، معمّن التفكير ، وحسبنا أن نعلم أنه قنّن لكثير من موضوعات النحو ، وجمع شتات بعضها مثل جمعه للجمل التى لها محل من الإعراب ، والجمل التى ليس لها محل من الإعراب ، وتلك القواعد التى وضعها للمعرب ، وغير ذلك مما يشهد ببراعته وذكائه اللماح .

وهناك قسمان من السادة العلماء :

١ - قسم جعل وقته كله لطلاب العلم ، يجلس بينهم ويناقشهم ويشرح لهم ويبسط لهم المسائل أحيانا ، ويوجزها أحيانا أخرى إلى غير ذلك من متطلبات التعلم .

٢ - وقسم آخر من العلماء جمع بين التدريس - حيث يجلس الشيخ بين تلاميذه سائلاً أو مجيباً - وبين التأليف - حيث يخلو بنفسه مفكراً ومسجلاً ما هداه إليه تفكيره .

ولا شك أن هذا القسم من علمائنا الأفاضل أكثر نفعاً ، وأعلى ذكراً ، وأبقى أثراً ، لأن مؤلفاتهم هذه ستقف شاهد صدق لهم وعظيم برهان منهم على ما بلغوه من مكانة علمية ومنزلة بين أصحاب التصانيف .

وقد كان ابن هشام واحداً من هؤلاء العلماء الأجلاء ، فقد ترك لنا ثروة ضخمة من التصانيف المفيدة التى قدّرنا العلماء وأفاد منها المتعلمون وأقبلوا عليها بالدرس والشرح والاستيعاب ، وقال عنها ابن خلدون : (١)

« مثل ما وصل إلينا بالمغرب لهذا العهد من تأليف ، رجل من أهل صناعة العربية من أهل مصر يعرف بابن هشام ، ظهر من كلامه فيها أنه استولى على غاية من ملكة تلك الصناعة لم تحصل إلا لسيبويه وابن جنى وأهل طبقتهم ، لعظم ملكته وما أحاط به من أصول ذلك الفن وتفاريعه » .

(١) مقدمة ابن خلدون : ٤٧٣

ومن أهمها :

- ١ - الإعراب عن قواعد الإعراب (١)
- ٢ - الألغاز النحوية .
- ٣ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢) .
- ٤ - التذكرة .
- ٥ - التحصيل والتفصيل لكتاب التذيل والتكميل .
- ٦ - الجامع الكبير .
- ٧ - الجامع الصغير .
- ٨ - شذور الذهب فى معرفة كلام العرب .
- ٩ - شرح البردة (٣) .
- ١٠ - شرح شذور الذهب .
- ١١ - شرح الشواهد الصغرى .
- ١٢ - شرح الشواهد الكبرى .
- ١٣ - شرح قطر الندى وبل الصدى .
- ١٥ - فوج الشذا فى مسألة كذا .
- ١٦ - القواعد الصغرى .
- ١٧ - القواعد الكبرى .
- ١٨ - مختصر الانتصاف من الكشف .
- ١٩ - المسائل السفرية .

-
- (١) وعليه عديد من الشروح ، ولعل أهمها شرح الشيخ خالد الأزهرى المسمى :
موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، وعلى هذا الشرح العديد من الحواشى .
(٢) ويعرف أيضا بالتوضيح وعليه شرح جليل للشيخ خالد الأزهرى أيضاً .
(٣) لصاحبها الإمام البوصيرى فى مدح النبى - صلى الله عليه وسلم .

٢٠ - مغنى اللبيب عن كتب الأعراب (١) .

٢١ - موقد الأذهان وموقف الوسنان .

٢٢ - المسائل المرضية المتعلقة بمن الشرطية (٢) . وغيرها

ولقد تأسى ابن هشام خطى ابن مالك فى المزج بين مذاهب النحويين بصريين وكوفيين ، فكان يختار منها ما يطمئن إليه ويقوم الدليل عليه ويرفض ما عده ، وكثيراً ما كان يأتى بآراء لم يسبق إليها . إلا أن السمة البصرية كانت الغالبة عليه ، فكان فى أكثر الأحيان وبعد التحقيق والتدقيق يختار رأيها موجهاً إياه ومدلاً عليه .

وتوفى - رحمة الله عليه - بالقاهرة سنة ٧٦١ هـ عن عمر ناهز الخمسين عاماً . رحمه الله رحمة واسعة جزاء ما قدم للعلم وطالبه .

وهذه الرسالة التى نقدمها لابن هشام قد أغفلتها المراجع فلم تذكر فى أى منها ، وهى : المسائل المرضية المتعلقة بمن الشرطية ، وهى ثلاث مسائل متصلة بمن الشرطية وغيرها من حروف الشرط ، دار النقاش حولها بين ابن هشام والإمام تقي الدين السبكي ، وحرص ابن هشام على تدوينها لينتفع بها من بعده .

أما المسألة الأولى : فقد كان النقاش فيها حول إن ومن الشرطيتين ، حيث إن مفهومهما واحد وهو الشرط ، ومع ذلك فإن النحويين قد اتفقوا على حرفية الأولى واسمية الثانية ، فكيف يتأتى اتفاقهما فى المعنى واختلافهما فى النوع ؟ .

(١) قال عنه ابن خلدون وعن مؤلفه : ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها ، استوفى فيه أحكام الإعراب كمجمله ومفصلة ، وتكلم عن الحروف والمفردات والجمل ، وحذف ما فى الصناعة من التكرار فى أكثر أبوابها ، وسماه (المغنى فى الإعراب) ، وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلها وضبطها بأبواب وفصول وقواعد انتظمت سائرهما ، فوقفنا منه على علم جم ، يشهد بعلو قدره فى هذه الصناعة ، ووفور بضاعته منها ، وكأنه ينحو فى طريقته منحاة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جنى واتبعوا مصطلح تعليمه ، فأتى بشيء عجيب ، دال على قوة ملكته وإطلاعه ، والله يزيد فى الخلق ما يشاء .

(٢) وهى تلك الرسالة التى سنقدمها الآن .

وأجاب ابن هشام بالفرق بين الأداتين .

وأما المسألة الثانية فهي عن مرجع الضمير فى قول النبى - صلى الله عليه وسلم - : « من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة » هل هو راجع إلى « من » ، وعليه فلا قراءة على المأموم ، كما ذهب إليه الأحناف . أو أنه راجع إلى الإمام كما ذهب إليه غيرهم .

وثلاثة المسائل كانت عن « أى » فى المثالين :

أى عبيدى ضربك فهو حر ، وأى عبيدى ضربت فهو حر ، هل الفاعل عام فى الأول « وهو ضمير ضرب العائد إلى أى » ، وخاص فى الثانى « وهو ضمير المخاطب » ، ويترتب عليه أنه إذا ضرب من الجميع - فى المثال الأول - عتقه الجميع ، وأما إذا ضرب هو الجميع - فى المثال الثانى - لم يعتق إلا واحد منهم . هل الفرق قائم بين المثالين ؟ أو أنهما بمعنى واحد ومشتركان فى العموم ؟ .

وهذه رسالة مخطوطة بدار الكتب المصرية ولها نسختان :

١ - إحداهما بعنوان : المسائل المرضية المتعلقة بمن الشرطية وتقع فى ثلاث صفحات . وهى برقم : ٣٤ ، مجاميع ، وميكرو فيلم رقم ٤٥٩١ .

٢ - والثانية بعنوان : المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية ، وتقع فى أربع صفحات . وهى برقم : ٤٩٥ ، مجاميع ، وميكرو فيلم رقم ١٥٥١٦ .

وقد جعلنا النسخة الأولى أصلاً لخلوها من النقص ، ولطابقة العنوان لمحتوى الرسالة ، حيث ذكر كل نقطة من نقاطها الثلاث تحت اسم : مسألة وقد رمزنا لها بالرمز « أ » وللنسخة الثانية بالرمز « ب » .

● النص :

هذه ثلاث مسائل متعلقة بمن الشرطية وغيرها من أسماء الشرط ، وقع

البحث فيها بينى وبين الإمام العلامة تقى الدين أبى الحسن السبكى الشافعى (١) . رضى الله تعالى عنه .

المسألة الأولى

أنه (رحمه الله) (٢) قال :

أجمعوا (٣) على اسمية « من » الشرطية ، وعلى حرفية « إن » الشرطية . فكيف يختلف نوعا الكلمة بالاسمية والحرفية مع تساويهما فى المفهوم ؟ .
فقلت : ليسا سواء ، ولا ترادف بينهما ، بل كلمة « إن » دالة على شىء واحد وهو الشرط ، أعنى : عقد السببية والمسببية بين الجملتين اللتين بعدها ، دالة على معنى فى غيرها ، ولا دلالة لها على غير ذلك ، فلذلك كانت حرفا (٤) .

وأما « من » الشرطية فإنها دالة على شيئين :

أحدهما : الشخص العاقل . وهذا هو المعنى الذى هى فيه اسم ؛ لأنه معنى فى نفسها كما فى قولك : إنسان . وهو معناها الوضعى .

والثانى : معنى الشرطية الذى شرحناه . وهو معنى عرض لها لتضمنها معنى (إن) (٥) الشرطية .

ولهذا تسمع النحويين يقولون :

(١) هو على بن عبد الكافى بن على بن تمام السبكى الأنصارى الخزرجى ، أبو الحسن تقى الدين : شيخ الإسلام فى عصره ، وأحد الحفاظ المفسرين المناظرين وهو والد التاج السبكى صاحب الطبقات .

ولد فى سبك (من أعمال محافظة المنوفية بمصر) عام ٦٨٣ هـ ، وانتقل إلى القاهرة ثم إلى الشام ، وولى قضاء الشام عام ٧٣٩ هـ ، وعاد إلى القاهرة وتوفى بها عام ٧٥٦ هـ ومن تأليفه : الدر النظيم فى التفسير ، ومختصر طبقات الفقهاء ، والسيوف الصقيل والابتهاج فى شرح المنهاج .

(٢) زيادة من « ب » (٣) فى « ب » أجمع .

(٤) فى « أ » حروفا . والصواب ما أثبتناه .

(٥) زيادة من « ب » .

« إن أسماء الشرط بنيت لتضمنها معنى (إن الشرطية) (١) الحرف . ولم يلزم من دلالتها على هذا أن تكون حرفاً ، لأن الحرف ما دل على معنى فى غيره (ولم يدل مع ذلك على معنى فى نفسه) .

وأما قول كثير من النحويين :

(إن الحرف ما دل على معنى فى غيره) (٢) فممتنع بأسماء الشرط وأسماء الاستفهام (٣) .

(١) زيادة من « ب » . (٢) ساقط من « ب » .

(٣) تذكر كتب التراجم أن أول من حد الكلام هو الإمام على - كرم الله وجهه - فى صحيفته التى دفع بها إلى أبى الأسود ، أولها : بسم الله الرحمن الرحيم ، الكلام اسم وفعل وحرف . فالاسم : ما أنبأ عن المسمى ، والفعل : ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل . انظر على سبيل المثال : إنباه الرواة : ٤/١ - المثل السائر ٤٦/١ وسواء أكان هذا الإسناد للإمام على صحيحاً أم غير صحيح ، فإن هذا التعريف للحرف سابق على تعريف سيويوه الذى حده بقوله : وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل وقال : وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو ثم وسوف وواو القسم ولا الإضافة ونحوها .

وقال : وللحروف التى ليست بأسماء ولا أفعال ولم تحيئ إلا لمعنى « ٤،٣ ، ٢/١ ، وحده ابن السراج بأنه ما لا يجوز أن يكون خيراً ، ولا يخبر عنه نحو : من وإلى ، الموجز لابن السراج ص ٢٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٨ وهو عند الزجاج : ما لم يكن صفة لذاته ، وكان صفة لما تحته « أنظر : من أعلام النحو أبو إسحاق الزجاج للدكتور عبد الحسين المبارك ص ٥٢ كثير من . وحده النحويون بأنه ما دل على معنى فى غيره . قال السيرافى : وقولنا فى الحرف يدل على معنى فى غيره تعنى به أن تصور معناه متوقف على خارج عنه .

وقد اعترض ابن هشام على من حده بأنه ما دل على معنى فى غيره ورأى أن الصواب أن « تزداد فقط » ، ليكون التعريف جامعاً مانعاً .

واعترض الفارسى هذا الحد بأنه - بناء على هذا - ينبغى أن تكون أسماء الأحداث كلها حرفاً ، لأنها تدل على معان فى غيرها . شرح المفصل ٣/٨

واعترضه أيضاً بالحروف الزائدة . الجنى الدانى : ٢٢

وقد خالف فى ذلك ابن النحاس قال فى الهمع ٨/١ : وقد فرق إجماعهم الشيخ بهاء الدين بن النحاس فذهب فى تعليقه على المقرب إلى أنه يدل على معنى فى نفسه « وتابعه فى ذلك الدكتور على أبو المكارم فى كتابه : تقويم الفكر النحوى : ص ٨١

والصواب أن يقال :

ما دل على معنى فى غيره فقط . كما قال الجزولى ^(١) وغيره من المحققين .

والحاصل أن الاسم نوعان :

- دال على معنى فى نفسه فقط .

- ودال على معنى فى نفسه وعلى معنى فى غيره .

وأن الحرف نوع واحد ، وهو الدال على معنى فى غيره فقط .

لكون أسماء الشرط فى قوة كلمتين ، بطل الاستدلال بها على دعوى الترافع .

وحقيقه هذه المسألة أن الكوفيين زعموا أن المبتدأ والخبر ترافعا ، أى أن كلا منهما رفع صاحبه ^(٢) .

ويرد عليه أصحابنا باستلزامه أن يكون كل منهما استحق التقديم ^(٣) والتأخير لما علم من أن العامل رتبته التقديم ، والمعمول رتبته التأخير .

فأجابوا بأن هذا مشترك الإلزام ، لاتفاقنا على « أيا » فى نحو : ﴿ أيا ما تدعوا ﴾ ^(٤) ، نصب بـ « تدعوا » ، وأن « تدعو » جزم به .

وكما تصور فى غير هذا الباب (كون كل من الإسمين عاملاً) ^(٥) فى الآخر ومعمولاً له ، كذلك يستقيم هذا .

(١) هو عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت الجزولى البربرى المراكشى أبو موسى من علماء العربية ، تصدر للإقراء بالمرية وولى خطابة مراكش وتوفى بها عام ٦٠٧ هـ . ومن مؤلفاته : الجزولية ، وهى رسالة فى النحو ، وشرح قصيدة بانت سعاد ، والأمالى فى النحو ، ومختصر شرح ابن جنى لديوان المتنبى .

(٢) وقد احتج الكوفيون لمذهبهم هذا بأن المبتدأ لا بد له من خبر ، والخبر كذلك لا بد له من مبتدأ فلا يتم الكلام إلا بهما معاً ، ولهذا عمل كل منهما فى الآخر ، انظر الإنصاف المسألة ٥ ، وهذه إحدى المسائل الخلافية التى ترجع جهة الخلاف فيها إلى العامل مثلها مثل كثير من المسائل الخلافية التى يكون تصور العامل وعمله وفلسفته أساساً فى إثارتها ، وفى النهاية لا طائل من ورائها ولا جدوى من إثارتها .

(٣) فى « ب » مستحقاً للتقديم . (٤) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

(٥) من « ب » .

ألا ترى أنها (١) دالة على معنى الوضع (٢) الذى (هى به إسم) (٣) ،
وعلى معنى آخر تضمنى ، وهو معنى الشرط .
(وإنما جازمت بما قدمناه من معنى الشرط) (٤) ، وإنما انتصب بما فيها من
معنى الاسم .

وأما المبتدأ والخبر فكل منهما كلمة واحدة لفظاً وتقديراً .

* * *

« المسألة الثانية »

قال (٥) رحمه الله تعالى :

احتجت الحنفية على أن لا قراءة على المأموم بالحديث « من كان له إمام فقراءة الإمام
له قراءة » (٦) .

وأجيب بأن الضمير فى « له » راجع إلى الإمام لا إلى « من » التى هى
واقعة على المأموم ، وعلى أن المعنى :

من كان له إمام فعليه أن يقرأ ، لأن قراءة الإمام للإمام لا للمأموم والإمام .
وهذا التأويل بعيد جداً ، وهذا ظاهر لكل واحد ، وفاسد فى العربية ،
وذلك لأن الضمير إذا لم يكن عائداً إلى « من » لزم خلو الجملة المخبر بها
عن ضمير يعود (على) (٧) المخبر عنه .

فقلت :

الصحيح أن خبر اسم الشرط هو جملة الشرط لا جملة الجواب (٨) ،

(١) أى : من الشرطية . (٢) فى « أ » الوضعى .

(٣) فى « أ » : الذى هو الاسم . (٤) زيادة من « ب » .

(٥) أى : الإمام تقى الدين السبكي . (٦) رواه ابن ماجه فى الإقامة .

(٧) من « ب » وفى « أ » : « عن » والصواب ما أثبتناه .

(٨) أشار فى المغنى إلى الخلاف فى خبر اسم الشرط ، هل هو الشرط أو الجواب ولم يختار

أحد الرأيين . انظر المغنى ١٨/٢

وهذا يتبادر إلى ذهن من لا يتأمل إلى دفعه معتمداً على أن الفائدة إنما تتم بالجواب محط الفائدة .

وجواب هذا التوهم أن الفائدة : إنما توقفت على الجواب من حيث التعليق لا من حيث الجزئية ، إلا أن « من » اسم للشخص العاقل ، وضمنت معنى الشرط كما قدمنا .

فإذا قيل : من يقيم أقم معه . كان « من يقيم » - مع قطع النظر عما ضمته من معنى الشرط - بمنزلة قولك : شخص عاقل يقوم . وهذا لا شك في تمامه .

فلما ضمن معنى الشرط توقف معناه على ذكر الجواب فمن هنا جاء النقص لا من جهة المعنى الإسنادى .

ويوضح هذا أننا نعلم أن الكلام يتألف من المسند ^(١) والمسند إليه ، (فإذا قيل : « قام زيد » (كان) ^(٢) كلاماً تاماً باتفاق . فإذا دخل عليه أداة الشرط فقليل : « إن قام زيد » (كان) ^(٣) هو بسبب هذه الزيادة ناقصاً ، وخرج عن كونه كلاماً ، وإن كان مشتملاً على المسند والمسند إليه) ^(٤) جميعاً ^(٥) وكذلك هنا .

ويشهد لما ذكرنا من أن الخبر هو فعل الشرط لا فعل الجواب وأنه تفتقر صحة الكلام إلى ضمير يرجع من الجواب إلى شرط ، الحديث (الذى) ^(٦) أخرجه الإمام أحمد ^(٧) :

(١) فى الأصل : من المبتدأ والمسند إليه ، والصحيح : من المسند .

(٢) زيادة من عندى ليستقيم الكلام . (٣) زيدت ليتم المعنى ويعتدل الكلام .

(٤) ناقص من « ب » .

(٥) وذلك لأن الكلام فى عرف النحاة : الصوت المشتمل على بعض الحروف تحقيقاً كزيد ، أو تقديرأ

كالضمير المستتر ، مفيد فائدة يحسن السكوت عليها . انظر شرح الأشمونى ٢٠ / ١

وأما إذا لم يشتمل على الفائدة لم يعد كلاماً وإن كان مكوناً من مسند ومسند إليه كما مثل . وهذا من التام الذى إذا زيد عليه صار ناقصاً . (٦) زائدة من عندى لإتمام المعنى .

(٧) هو أحمد بن محمد بن حنبل ، أبو عبد الله الشيبانى الوائلى ، إمام المذهب الحنبلى ، أصله من

مرد مكان وكان أبوه والى سرخس . وولد ببغداد عام ١٦٤ هـ ونشأ منكباً على طلب العلم ، وسافر فى سبيله أسفاراً عديدة .

« من ملك ذا رحم محرم فهو حر » ، فإن الضمير من قوله - عليه الصلاة والسلام - : « هو حر » إنما يعود على المملوك ، لا على « من » الواقعة على المالك .

* * *

« المسألة الثالثة »

قال (١) لى - رحمه الله تعالى - وقد جرى ذكر محمد بن الحسن الشيباني (٢) صاحب أبى حنيفة (٣) - رحمه الله تعالى - :

أى عبيدى ضربك فهو حر ، وأى عبيدى ضربته فهو حر . وأنه فى المسألة الأولى : إذا ضربه الجميع عتق الجميع . وفى المسألة الثانية : إذا ضرب هو الجميع لم يعتق إلا واحد (٤) .

وجرى ذكر كلام أبى الفتح بن جنى (٥) (فى المسألة) (٦) أنه وجهها بأن

= وصنف المسند ، وله كتب فى التاريخ والناسخ والمنسوخ والرد على الزنادقة فيما ادعت به من مشابهة القرآن ، والتفسير ، وفضائل الصحابة . وتوفى عام ٢٤١ هـ . وما صنف فى سيرته : مناقب الإمام أحمد لابن الجوزى ، وابن حنبل لمحمد أبى زهرة . (١) والقاتل هو تقي الدين السبكي . (٢) هو محمد بن الحسن بن فرقد ، إمام بالفقه والأصول ، ولد ١٣١ هـ بواسط ، وهو الذى نشر علم أبى حنيفة وغلب عليه مذهبه قال عنه الشافعى : لو أشاء أن أقول : نزل القرآن ببلغة محمد بن الحسن لقلت ، لفصاحته .

وله كتب كثيرة منها : المبسوط فى فروع الفقه ، والزيادات والجامع الكبير ، والجامع الصغير ، والآثار ، والسير ، والموطأ ، والأمالى ، وتوفى ١٨٩ هـ بالرى .

(٣) هو الإمام أبو حنيفة واسمه النعمان بن ثابت التيمى ، فقيه العراق ، وأحد أئمة الإسلام والسادة الأعلام ، وأحد أركان العلماء وأحد الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب ، أدرك عصر الصحابة وذكر عنه أنه روى عن سبعة منهم . وكان مولده سنة ثمانين وتوفى عام ١٥٠ عن سبعين عاماً ، وصلى عليه ببغداد مرات لكثرة الزحام .

البداية والنهاية لابن كثير ١١٠ / ٥ - ١١١ - دار الريان للتراث - تحقيق د. أحمد أبو ملحهم .

(٤) فى « أ » : إلا واحدا .

(٥) هو عثمان بن جنى الأزدي الموصلى ، وكنيته أبو الفتح ، ولد بالموصل قبل الثلاثين والثلاثمائة ، ونشأ بالموصل وإليها ينسب ، وأخذ اللغة والأدب والنحو والصرف والقراءات عن كثير من الشيوخ منهم : أحمد بن محمد الموصلى ، وأبو بكر المرازى ، وأبو الحسن بن وكيع ، وأبو على الفارسى ، وغيرهم . وهو عالم باللغة والأدب توفى ٣٩٠ هـ ، وله العديد من المؤلفات منها : التصريف الملوكى ، والخصائص ، والمحتسب تعريف المازنى ، الحاطريات ، سر الصناعة ، شرح الكافى ، وغيرها كثير .

(٦) زيادة من « ب » .

الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة لتلازمها . ولا كذلك الفعل والمفعول . وإذا كان كذلك ، لزم أن يسرى عموم الفاعل إلى الفعل ، ولا يلزم أن يسرى عموم المفعول إلى الفاعل . ولا شبهة في أن الفاعل في المسألة الأولى عام ، وهو ضمير « أى » ، وإنما كانت عامة ^(١) لإضافتها إلى العبيد وهو عام ، وإنما كان عاماً لأنه جمع مضاف .

وأما الفاعل في المسألة الثانية فإنه خاص ، وهو ضمير المخاطب فلا عموم حينئذ (في الفعل) ^(٢) ، بل هو مطلق لأنه نكرة في سياق الإثبات . وفي هذه المسألة نظر ، ولكن الإقدام على محمد بن الحسن ، من الفقهاء ، وابن جنى ، من النحويين ، ليس بسهل .

فقلت له :

قد اعترض عليهما الإمام أبو عبد الله محمد (عمرو) ^(٣) شارح المفصل وهو أحد أشياخ (الإمام) ^(٤) أبي عبد الله محمد بن مالك ^(٥) . وقال ^(٦) :

(١) في « أ » : وصلة . والصواب ما جاء في « ب » وهو المثبت .
(٢) ساقط من « ب » . (٣) في « أ » : عمر . والصواب ما أثبتناه من « ب » .
وهو محمد بن محمد بن أبي على بن أبي سعيد بن عمرو بن الشيخ جمال الدين أبو عبد الله الحلبي النحوي .

ولد سنة ست وتسعين وخمسمائة تقريباً ، وسمع من ابن طبرزد ، وأخذ النحو عن ابن يعيش وغيره ، وبرع به ، وتصدر لإقراءه ، وتخرج به جماعة ، وجالس ابن مالك . وأخذ عنه البهاء بن النحاس ، وروى عنه الشريف الدمياطي ، وشرح المفصل . مات في ثالث ربيع الأول سنة تسع وأربعين وستمائة ، بغية الوعاء ٢٣١/١ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر .

(٤) زيادة من « ب » .

(٥) هو جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجبالي الأندلسي المالكي . ولد في جيان بالأندلس ٦٠٠ هـ أقام فترة في الأندلس تلقى العلم على بعض الأساتذة منهم : أبو على الشلوين ، وابن خيار الكلاعي .

ثم تحول إلى المشرق للاستزادة من العلم فأخذ عن أبي الفضل بن مكرم ويعيش بن يعيش الحلبي وابن عمرو وغيرهم ، وهو عالم باللغة والنحو وحجة فيها . ومؤلفاته طبقت الآفاق ، منها الألفية والتسهيل والكافية الشافية وغيرها ، توفي رحمه الله سنة ٦٧٢ هـ .

(٦) وهو أبو عبد الله بن عمرو .

« لا فرق بين الصورتين ، (والفعل فيهما) ^(١) عام ، فضمير الفاعل والمفعول فى ذلك على حد سواء .

واستدل بقول العباس بن مرداس السلمى ^(٢) - رضى الله عنه - يخاطب النبى ﷺ (فقال) ^(٣) :

وما كنت دون امرئ منهما ومن تخفض اليوم لم يرفع

فإن « من » الشرطية عامة بالاتفاق ، و « من » يثبت للعموم صيغة . والمراد عموم الفاعل قطعاً ، مع أن الاسم العام (هنا) ^(٤) إنما هو ضمير المفعول المحذوف ، إذ التقدير : ومن تخفضه اليوم ، وهذه « الهاء » عائدة على « من » وهو الاسم العام .

وأما ضمير (الفاعل فخاص ، وهو ضمير) ^(٥) النبى ﷺ ، وهو دون قوله : أى عبيدى ضربته ، التى ادعى فيه عدم عموم الفعل .
(والله سبحانه وتعالى أعلم) .

تمت (المسائل) ^(٦) المرضية المتعلقة بمن الشرطية ، بحمد الله وعونه ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم) ^(٧) .
(من نعم الله الجليل على عبده الحقير ، عبد الرحمن بن محمد البشير ، عفى عنهما الملك القدير) ^(٨) .

(١) فى « أ » : والفرق بينهما . وهو تصحيف . والصواب ما أثبتناه من « ب » .

(٢) العباس بن مرداس بن أبى عامر السلمى من مضر . شاعر فارسى من سادات قومه . أمه الخنساء الشاعرة ، أدرك الجاهلية والإسلام ، وكان من المؤلفات قلوبهم ، ويدعى فارس العبيد ، وكان بدوياً قحاً لم يسكن مكة ولا المدينة وإذا حضر الغزو مع رسول الله ﷺ لم يلبث بعده أن يعود إلى منازل قومه . وكان عن ذم الخمر وحرمها فى الجاهلية ، ومات فى خلافة عمر نحو ١٨ هـ .

(٣) زيادة من « ب » . (٤) زيادة من « ب » .

(٥) ساقط من « ب » .

(٦) فى الأصل : المباحث ، وغيرت لتتفق مع عنوان النسخة الأصلية .

(٧) من قوله : والله سبحانه . . إلى قوله : وصحبه وسلم « من النسخة « ب » .

(٨) ساقط من « ب » .

« المراجع »

- الأعلام لخير الدين الزركلى .
- إنباء الرواة .
- الإنصاف فى مسائل الخلاف . للأنبارى . تحقيق محمد محىى الدين عبد الحميد .
- البداية والنهاية . لابن كثير . دار الريان للتراث .
- بغية الوعاة . للسيوطى . مطبعة السعادة ١٣٢٦ هـ .
- تقويم الفكر النحوى . د. على أبو المكارم . دار التراث . بيروت .
- الجنى الدانى فى حروف المعانى . للحسن بن قاسم المرادى تحقيق د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم . ط ١ ، ١٩٧٣ م .
- الدرر الكامنة ، لابن حجر . دار الكتب الحديثة بالقاهرة .
- شذرات الذهب . لابن العماد الحنبلى . المكتب التجارى بيروت .
- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك .
- شرح المفصل . لابن يعيش .
- الكتاب . لسيويه . الهيئة العامة للكتاب .
- المثل السائر . لابن الأثير .
- مغنى اللبيب لابن هشام .
- مقدمة ابن خلدون . دار التحرير بالقاهرة .
- من أعلام النحو ، أبو إسحاق الزجاج . د. عبد الحسين المبارك . من مجلة كلية الآداب . جامعة البصرة ، ع ٧ ، ١٩٧٢ م .
- الموجز فى النحو ، لابن السراج ، تحقيق مصطفى الشويحى ، بيروت ، ١٩٦٥ م .
- الهمع ، للسيوطى ، ط ١ ، ١٣٢٧ هـ .

